# مجالات التقدم الزراعى فى منطقة البحر الأبيض المتوسط

جوفانى فسكو

---

إن الباعث على وجودى اليوم فى بلادكم العظيمة هو الرغبة فى أن أقف بطريقة مباشرة على الحقيقة الزراعية فى الجمهورية العربية المتحدة ، ولست أعنى بذلك الحقيقة الحالية التى ألممت بها ولو فى خطوطها العامة على الأقل ، وإنما أعنى الحقيقة المستقبلة ، أى مستقبل الزراعة فى بلادكم ، وهو المستقبل الذى يبشر بالكثير نتيجة ما حققتموه من إصلاح ، والسد العالى الذى بنيتموه ، وما أنجزتموه من منشآت وأعمال صناعية هامة .

إننى أتولى إدارة معهد لبحوث التسويق الزراعى فى إيطاليا ، التى هى أيضا من بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط ، وأعتقد أن خبرتى الطويلة تسمح لى أن أتأمل بنظرة غير سطحية فيما يحدث فى ميدان الزراعة فى بلادكم . ولا يساورنى شك فى أن نجاح تلك الأعمال التى بدأتموها فى الميدان الفنى الإنتاجى لن يقل عما تتوقعونه ، بل قد يزيد .

إن حجم الأراضى الزراعية ، والخواص البيئية لها ، والحالة الجيولوجية والاقتصادية للأرض ، وتوافر القوى العاملة ، وما ينطوى عليه عمل الدولة من عناية واهتمام ، وما صحبه من طفرة جريئة فى الإصلاح تتلاشى أمامها كل العوامل السلبية المقيدة ، كل هذا من شأنه تمكين الزراعة فى الجمهورية العربية المتحدة من خلق مصدر إنتاجى هام لا يقف مداه عند مجرد سد احتياجات المطالب الداخلية للقطاعات الهامة ، ولكن من شأنه فتح أبواب هامة للتصدير للأسواق الأجنبية وتنمية مقدار الصادرات التقليدية .

---

● محاضرة القاها الاستاذ جوفانى فسكو رئيس الاتحاد الايطالى للمهندسين الزراعيين فى نقابة المهن الزراعية يوم ١٣ أبريل ١٩٦٦ .

وهذا من شأنه وضع زراعة الجمهورية العربية المتحدة أمام مشاكل جديدة ، ولكنها محببة لأنها لم تعد مشاكل عجز أو نقص ، بل مشاكل الكثرة والوفرة ، وكونها مشاكل محببة لا يمنع من وجوب التفكير فى حلها فى نطاق التعاون الذى يفرضه التبادل الدولى .

وأرجو أن لا يساء فهم ما أقول . إننى لا أقصد بتاتا أن أتطفل بإبداء النصائح فى بلد آخر . كما أننى بوجه خاص لا أريد أن أدعى حق إعطاء المشورة لمن يمكن أن يكون هو المستشار الذى أفيد منه . إننى لا أقصد سوى بحث ودراسة النتائج الخارجية للنمو والتقدم الزراعى السريع فى بلادكم .

إن النمو الزراعى للجمهورية العربية المتحدة لن يفرض عليها وحدها المشاكل الجديدة والصعبة ، بل يفرضها أيضا على البلاد الأخرى الواقعة فى نفس المنطقة الاقتصادية التى تقع فيها جمهوريتكم ... إنها منطقة حوض البحر المتوسط . وستدخل الحاصلات الزراعية الجديدة التى تنتجها الجمهورية العربية المتحدة فى منافسة مع نظيراتها من إنتاج دول البحر المتوسط ، لأن المنطقة مرتبطة بقطاعات إنتاجية معينة هى الآن فى مرحلة واضحة من التقدم والنمو . وفى تلك الأحوال لا يسعنا إلا أن نتوقع سوقا تنافسية إلى أقصى الحدود ، وفيها قد تؤدى المنافسة القوية إلى التقليل من آثار التطور ، وأحيانا القضاء عليها ، إذ ستقل الفائدة كثيرا بالنسبة للاستثمارات.

وقبل أن نبحث — على أساس الافتراضات المعروفة — فيما يمكن أن تكون عليه سيماء السوق المستقبلة للمنتجات الزراعية لحوض البحر المتوسط ، وقبل أن أعرض عليكم آرائى الشخصية المتواضعة بصدد إمكان إيجاد اتفاق يسمح بإقامة نظام معين لحماية ما يعود به التبادل من فائدة ، أعتقد أن من الملائم والمفيد أن نستعرض فى إيجاز خواص منطقتنا الاقتصادية ، وهى الخواص التى كثيرا ما ننسى نحن مالها من محمل .

إننا جميعا ، نحن سكان حوض البحر المتوسط الذين نعيش منذ فجر التاريخ فى تلك البيئة الطبيعية التى اشتقت اسمها من ذلك البحر ، نميل إلى الاعتقاد بأن خواص تلك البيئة طبيعية تماما ، لأننا فيها قد عملنا ، وفيها كان يعمل أجدادنا . ولذلك فنحن نميل إلى أن ننسى أو على الأقل نغفل سمات تلك البيئة التى تعتبر

استثنائية ، بل أيضا فريدة ، فى كل الكرة الأرضية ، ومن ثم فإننا نميل إلى التهوين من قيمة قوة الروابط التى جمعتنا بها الطبيعة .

إن البحر الأبيض المتوسط بمساحته التى تبلغ ثلاثة ملايين من الكيلومترات المربعة ، إنما يمثل واحدا من أكبر الأحواض الداخلية، كما أنه أيضا من أعمقها ، إذ يزيد عمق « البحر الأيونى » على الأربعة آلاف متر ، ولذا فإنه من أغنى الأحواض بالماء . ولكن هذه الظواهر وحدها ليست بكافية لتفسير تلك السمة الفريدة لبيئة البحر الأبيض المتوسط؛ إن الظاهرة التى تعتبر هامة حقا هى أن ذلك الحوض مغلق . فهو لا يتصل بالمحيط الأطلسى إلا عن طريق مضيق جبل طارق المتناهى فى الضيق .

وأمام أبعاد البحر الأبيض المتوسط ، الذى يبلغ طوله من الشرق إلى الغرب ٣٦٨٠ كيلومترا ويبلغ متوسط عرضه ٧٠٠ كيلومتر ، يعتبر عرض مضيق جبل طارق ( ١٣ كيلومترا ) ضئيلا للغاية . ويتعين أن أضيف إلى ذلك أنه إذا كان أقصى عمق للمضيق يصل إلى ٥٠٠ متر ، فإن متوسط العمق فيه لا يتجاوز ال ١٣٥ مترا . ولذلك فإن تبادل المياه بين البحر المتوسط والمحيط الأطلسى ضئيل جدا ، ويجب أن يكون له بالضرورة طابع خاص . والواقع أن البحر المتوسط يستقبل سنويا كمية من الماء تزيد قليلا على المتر الواحد ، من الأمطار ومن المياه التى تصبها فيه الأنهار . ولكن يتضح من الحسابات التى أجريت على الأحواض الهيدروكهربائية وعلى الملاحات أن التبخر ينتزع كمية من الماء تقدر بنحو المترين من كل مسطح البحر ، أما بقية إيراد المياه فهى ما تأتيه من المحيط الأطلسى . غير أن ارتفاع المدخل لا يسمح إلا بدخول المياه السطحية فقط ، أى المياه الساخنة . أضف إلى ذلك أن الكثافة العالية جدا لمياه البحر المتوسط ( التى تحوى على الأقل ٣,٨ ٪ من الأملاح ) تقف بمثابة سد منيع فى وجه مياه الأطلنطى ، التى هى أكثر عذوبة وأخف وزنا وعلى عمق قليل ، مما يجعل التيارات السفلية التى تمر بمضيق جبل طارق تتجه إلى المحيط ولا تتجه إلى البحر . ولهذا السبب فإن التيار الداخل قليل العمق ولذلك فهو يتكون بأكمله من المياه التى تأثرت بأشعة الشمس .

ويستمر ذلك الإيراد من المياه السطحية الساخنة دون انقطاع منذ الكثير من العصور الجيولوجية ، وخلالها عملت الحركات الارتباطية على مزج وتجانس مياه

البحر الأبيض المتوسط تماما فلم تعد تمثل السمات التقليدية لطبقات مياه المحيط ، وإنها وإن لم تصل إلى درجة تقرب من الصفر تحت عمق ٢٠٠ متر ، فإنها تحتفظ بدرجة حرارة بين ١٣ و١٤ ، وتحت الـ ٤٠٠ متر تثبت درجة الحرارة على ١٢,٦ .

إن القوة المثبتة لمثل ذلك الحجم الهائل من المياه على درجة حرارة دائمة ثابتة على مناخ حوض البحر . تجعلنا نقول : إنه إذا كانت مصر هبة من النيل ، فإن أوربا الجنوبية والشواطىء الشمالية لأفريقيا وبخاصة الغرب إنما هي الأخرى هبة من البحر الأبيض المتوسط . إذ لولا ذلك البحر لكانت تلك البقاع مغطاة اليوم بالأعشاب ، ولكانت صحراء رملية ، كما هو الحال بالنسبة إلى البقاع التي تقع على نفس خطوط العرض في المناطق الغربية والوسطى من القارات الأخرى . ولا يقتصر أثر تثبيت الحرارة على اعتدال فصل الشتاء فقط ، بل يعمل أيضاً على تلطيف الصيف ، وبذلك لم يعد هناك وجود لأقصى الحرارة والبرودة . وإن هذا الجو المعتدل يدفع نحو الجنوب منطقة الضغط العالي الاستوائي ، ويحتفظ طوال العام تقريبا بضغط منخفض يجتذب من المحيط الأطلسي الرياح الرطبة التي تتولد عنها الأمطار ، وهي الأمطار التي لم تمنحها الطبيعة موردا مائيا لا ينضب ، مثل نهر النيل .

ومن هذا الطرف النائي من حوض البحر المتوسط ، وعلى حدود وادي النيل ، يمكننا أن نرى الصحراء وقد اختلطت بشواطىء البحر ، حيث نلمس ضعف تأثير البحر التثبيتي . وهنا نشعر بقيمة ما تتمتع به بعض بلاد المنطقة حيث لا تعرف الصحراء .

وهناك مناطق أخرى في العالم . يوصف مناخها بأنه « مناخ البحر المتوسط » لأنه شبيه بمناخ حوض ذلك البحر . وهذه المناطق هي كاليفورنيا ، والبرتغال وشواطىء المغرب المطلة على المحيط الأطلسي في نصف الكرة الشمالي ، وأواسط شيلي ، والشواطىء الجنوبية الغربية لاتحاد جنوب أفريقيا ، واستراليا في نصف الكرة الجنوبي . وهذه المناطق — شأن مناطق البحر المتوسط — تتمتع بدرجة حرارة معتدلة على مدار السنة ، حيث يتركز سقوط الأمطار في فصل الشتاء . غير أن التشابه المذكور ليس بكامل . إن الكميات الضخمة من المياه ذات الحرارة الثابتة ليست هي التي توفر لها ذلك التأثير التثبيتي الملطف ، ولكن الذي يوفره لها هي تلك التيارات الساحلية الباردة .

وإن ولاية كاليفورنيا نفسها التى تمتاز فى مناخها عن تلك المناطق الأخرى لاتتمتع بخواص مناخ البحر المتوسط إلا فى الفرع الجنوبى لوادى Central Valley .

إن الإشارة إلى كاليفورنيا هنا ، حيث تطورت الزراعة هناك بفضل الرى وحيث أمكن تحقيق المحاصيل المثالية ، تسمح لى بأن أضيف بعض الاعتبارات الأخرى إلى الاعتبارات الخاصة بالمناخ ، وأن أتعمق فى الصورة المتشابكة للنشاط الزراعى .

والاعتبار الأول ، وهو الأهم ، يحملنى ولو للحظة على أن أترك الاعتبارات الخاصة بالبيئة الطبيعية ، وأن أتناول فى إيجاز الاعتبارات الخاصة بالبيئة البشرية. لقد كان حوض البحر المتوسط مهد المدنية . وهنا ، على ضفاف نهر النيل ، كان ازدهار أقوى الأمبراطوريات وأعرقها وأكثرها ثباتا وتنظيما . وعبر التاريخ منذ القدم ، قامت على شواطىء البحر المتوسط بلاد كثيفة فى عدد سكانها تحتاج إلى كميات وفيرة من جميع أنواع المحاصيل الزراعية . وبوجه خاص تلك التى تشكل أساس التغذية . وفى مقدمتها الحبوب واللحوم . ومن ثم فإنه يجب تخصيص معظم أراضى حوض البحر المتوسط لإنتاج الحبوب والبرسيم . ولكن للأسف نجد أن تلك الأراضى لاتوفر سوى حالات ثانوية بل أحيانا ثانوية جداً لمثل ذلك الإنتاج.

إن القمح يحتاج إلى المطر فى أواخر الربيع ، والبنجر والبرسيم يحتاجان إلى المطر الصيفى . ولكن مناخ البحر المتوسط فى معظم أجزاء حوض البحر يوفر الأمطار الغزيرة ولكنها مركزة فى موسم الشتاء ، أى الأمطار التى تسقط فى غير موسم الزراعة . كما أن كل الزراعات تعطى محصولا كبيرا فى أراضى السيول العميقة ، الرطبة التى يتم صرفها بطريقة سليمة . ولكنا نعلم من دراسة سطح الأرض أن مثل ذلك النوع من الأراضى قليل فى حوض البحر الأبيض المتوسط .

إن الزراعات التى تلائمها بيئة البحر الأبيض المتوسط ليست بالزراعات العشبية ولكنها الزراعات الخشبية التى تستخدم الماء طوال السنة : العنب ، الزيتون، الموالح، الفواكه الطازجة ، الفواكه ذات القشرة . وجدير بنا أن نوجه اعتبارا خاصا للخضروات ، وهى التى يسمح لها فصل الربيع الطويل فى حوض البحر الأبيض المترسط وما يصحبه من أمطار بالنضج المبكر . ومنذ قديم الزمن تخصص لزراعة

الخضروات فى حوض البحر المتوسط أحسن الأراضى وأصلحها ، وهى الأراضى التى ظلت لآلاف السنين أكثر الأراضى ازدحاما بالسكان ، وفيها تفتتت ملكية الأرض حتى وصلت الملكية إلى أصغر ما يمكن تصوره من مساحات بما ينطوى عليه ذلك من مساوئ بالنسبة إلى الأساليب الفنية الحديثة للزراعة وبالنسبة إلى وسائل استغلالها . والواقع أن تقدم الأساليب الفنية للزراعة يساعد بوجه خاص المساحات الكبيرة غير المزدحمة بالسكان ، أو تلك التى يزدحم فيها السكان فى المدن الكبرى حيث يتفرغون لنشاط ثانوى مما يجعل الريف قليل السكان نسبيا . وقد طبقت الأساليب الفنية الحديثة للزراعة فى حل مشكلة قلة اليد العاملة فى الزراعة وتتجه إلى إحلال الخدمات الميكانيكية والكيمائية محل خدمات العمل البشرى . وقد أفادت من ذلك فائدة كبرى الدول ذات الحضارة الناشئة ، بينما الدول الأقدام منها حضارة لم تفد منها إلا القليل .

وإذا أمكن — على سبيل مجرد الفرض — أن تخصص لزراعات حوض البحر الأبيض المتوسط — أى زراعة الأشجار بصفة خاصة وزراعة الخضروات — جميع الأراضى التى لها نفس الخواص فى بيئة البحر الأبيض المتوسط ، فإن الإنتاج الزراعى لحوض البحر يأتى بمحصول لا نظير له فى أية منطقة زراعية أخرى . غير أنه للأسباب السالفة الذكر وللاستثمارات الضخمة التى يتطلبها ذلك ، يصبح ذلك الافتراض صعبا . ويجب أن نضيف أيضاً أن التوسع فى تلك الزراعة يواجه حدا فى قدرة الأسواق على الاستهلاك .

إن حوض البحر المتوسط ينتج أساسا الفيتامينات ، بينما لم ينجح سكان العالم حتى الآن فى سد احتياجاته من الحراريات . والواقع أن منتجات البحر المتوسط لا تشتريها سوى البلاد الغنية من دول أوربا الوسطى والشمالية ، وهى — مع دول أمريكا الشمالية — تعتبر الدول الوحيدة التى فى وسعها أن تتمتع بنظام غذائى كامل ومتوازن . ولكن هناك جانبا كبيرا من البشر لا يزال محروما من التمتع بتلك المحاصيل بسبب افتقاره إلى القدرة الشرائية . ولكن حتى الدول التى تتمتع بأكبر نصيب من القدرة الشرائية كثيرا ما تخلق العقبات المصطنعة فى وجه استهلاك منتجات حوض البحر الأبيض المتوسط . فالبعض يحددونها لأسباب تتصل بالسياسة التجارية ، أو لاتجاهات حكومية تتعلق بأهداف السياسة الاقتصادية . وهناك بعض دول لا تزال فى موقفها من الدفاع عن الإنتاج المحلى ، وبخاصة

بالنسبة إلى الفواكه الطازجة والخضروات ، وهذا اتجاه خاطئ بالنسبة إلى السياسة الجديدة لتبادل السلع .

ويجب أن يؤخذ أيضا فى الاعتبار أن منتجات حوض البحر المتوسط لاتحتفظ بحالتها لوقت طويل ، بمعنى أنها لايمكن أن تصل إلى الأسواق النائية وهى طازجة وفى حالة تنافس بها غيرها من الناحية الاقتصادية . حقيقة أنها يمكن أن تصل إلى تلك الأسواق ولكن بعد أن تجرى عليها عمليات التحويل الملائمة التى تستتبع الربط بين حلقة الإنتاج الزراعى وحلقة التحويل الصناعى ، وهذا من شأنه مضاعفة ما يستثمر فى تلك العملية من مال .

وبالنسبة إلى الاستثمارات الحالية ، يتعين أن يضاعف وادى النيل من إنتاجه خلال عشر سنوات تقريبا . وعلى ضوء المنطق الاقتصادى الزراعى العادى ، فإن الأراضى الجديدة التى يمكن استثمارها نتيجة بناء السد العالى يجب أن تخصص للزراعات التى تعود بأكبر حاصل ، ومن بينها الفواكه والخضروات ، إلى جانب زراعة القطن . وأعتقد أنه لايتعين بالضرورة تخصيص برامج ضخمة لزراعات الحبوب والبرسيم ، وذلك نظراً لقلة العائد منها إلى جانب قلة ملاءمة البيئة لزراعتها . بديهى أن القطن المصرى هو أجود أنواع القطن ، وجودته غير العادية تضمن له سعراً ممتازاً فى الأسواق العالمية . غير أنه لاشك فى أن التوسع فى إنتاجه إلى أبعد من حدود معينة إنما يعنى بخس قيمته . ويجب أن يؤخذ أيضا فى الاعتبار أن استمرار التوسع فى إنتاج التيلة الصناعية من شأنه تحديد سوق التيلة الطبيعية . ومن ثم فإنه يتعين أن يكون لمحاصيل حوض البحر المتوسط نصيب ظاهر فى برامج التنمية الزراعية .

تلك هى بالطبع استنتاجاتى الشخصية ، ولكنى أعتقد أنها وهى صادرة عن خبرتى الطويلة وكباحث وكمشتغل بتطور الأسواق لاتخلو من المنطق والصواب .

ولذلك أعتقد أن تصديراً كبيراً لمنتجات الجمهورية العربية المتحدة فى سوق منتجات حوض البحر الأبيض المتوسط سيضم إلى التصدير المتزايد لغيرها من بلاد حوض ذلك البحر . وبينما يعمل تقدم الأسلوب الفنى الزراعى على نمو الإنتاجية الفنية فى كل مكان ، فإنه يجرى الآن فى كثير من بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط تنفيذ برامج شاملة للتوسع فى زراعات الفواكه والخضروات وأشير بالذات فى هذا الصدد

إلى الخطة الاقتصادية للتنمية فى أسبانيا ، وإلى البرامج الكبرى لشركة التنمية « باسورودانو » ، و « لينجوادوكا » فى فرنسا ، وبرامج المغرب والجزائر ، ونشاط مؤسسة « كاساديل ميزوجورنو » ومؤسسات التنمية فى إيطاليا ، وكذلك البرامج التى يجرى حاليا تنفيذها فى يوجوسلافيا واليونان وتركيا بمساعدة « منظمة التعاون الاقتصادى الأوربى » .

وفى اعتقادى أن القطاع الذى يثير أكبر القلق بالنسبة إلى مستقبله هو قطاع زراعة الأشجار . إن قطاع الخضروات بما ينطوى عليه من دورة زراعية قصيرة لتلك المحاصيل يسمح بإدخال التعديلات السريعة التى بها يمكن خلال سنة أو أقل تحديد الضرر الناشىء من زيادة الإنتاج عن قدرة الطلب . أما بالنسبة إلى قطاع الأشجار فإنه يتطلب استثمارات ضخمة تأتى بعائدها فى دورات أطول . إننا ندفع غاليا ثمن الأخطاء فى برنامج ذلك القطاع . ففى إيطاليا ، على سبيل المثال ، نجد أن التوسع فى برنامج إنتاج التفاح يضطرنا إلى أن نخصص للتقطير جانبا من إنتاجه قد يصل فى السنوات ذات المحصول الطيب إلى ٩٠٠ ألف وذلك بسعر أقل بكثير جدا من سعر البيع فى السوق العادية .

وفيما يلى بيان بإنتاج زراعة الأشجار الرئيسية فى حوض البحر الأبيض المتوسط ، وذلك كمعدل للسنوات ١٩٦٢ و١٩٦٣ و١٩٦٤ :

| | | |
|---|---|---|
| الزيتون | ٦,٦٢٥,٠٠٠ | طن |
| العنب | ٣٠,٧٢٤,٠٠٠ | » |
| المشمش | ٤٨٩,٠٠٠ | » |
| الخوخ | ١,٨١٠,٠٠٠ | » |
| الكريز | ٤٦٢,٠٠٠ | » |
| البرقوق | ١,٣١٥,٠٠٠ | » |
| الكمثرى | ١,٦٢٩,٠٠٠ | » |
| التفاح | ٤,٢٧٢,٠٠٠ | » |
| الليمون | ٩٠٤,٠٠٠ | » |
| البرتقال واليوسفى | ٥,٢٧٨,٠٠٠ | » |
| التين | ١,١٠٠,٠٠٠ | » |

ويصل المجموع، مع إنتاج اللوز والجوز والبندق وغيرها من المحاصيل الصغرى، إلى ٧٠ مليون طن .

ومن تلك المحاصيل ، وكمعدل للسنوات ١٩٦٢/١٩٦٣/١٩٦٤ ، بلغ ما أنتجته منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط بالنسبة إلى إجمالى الإنتاج العالمى ما يأتى :

٨٩٪ من الزيتون ، و٦٥٪ من العنب ، و٤٦٪ من المشمش، و ٤٠٪ من الخوخ ، و ٤٪ من الكريز ، و ٣١٪ من البرقوق ، و ٣٠٪ من الكمثرى ، و٣٥٪ من التفاح ، و٣٩٪ من الليمون ، و ٣٠٪ من البرتقال واليوسفى ، و ٦٧٪ من التين .

وهذا يعنى أن إنتاج المنطقة يزيد كثيراً عن نصف إنتاج العالم من زراعات الأشجار.

وفى نفس السنوات المشار إليها ، سجلت تجارة الفواكه الطازجة والجافة والمحفوظة لمنطقة البحر المتوسط معدلا للتصدير السنوى يقدر بنحو ٩٧٥ مليون دولار ، ومعدلا للاستيراد يقدر بنحو ٤٠٠ مليون دولار، ويمكن تقدير التبادل بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط بـ ٣٠٠ مليون دولار ، ولذلك يعتبر الفرق كبيراً جدا ، حيث إن الاستيراد الفعلى فى المنطقة يهبط الى ١٠٠ مليون دولار . وكانت ايطاليا أكبر دولة مصدرة ( ٣٥٠ مليون دولار تقريبا ، أى ما يعادل ٣٦٪ من صادرات المنطقة ) وتعتبر فرنسا أكبر دولة مستوردة ( ٣٢٠ مليون دولار تقريبا، أى ما يعادل ٨٠٪ من استيراد المنطقة ) .

وفى نفس المدة — أى السنوات ١٩٦٢/١٩٦٣/١٩٦٤، سجلت تجارة الخضروات الطازجة والجافة والمحفوظة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط معدلا فى التصدير يقدر بنحو ٤٤٠ مليون دولار ، ومعدلا فى الاستيراد يقدر بنحو ٢٦٥ مليون دولار. ويمكن تقدير التبادل بين بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط بـ ١٧٥ مليون دولار ، ومن ثم يكون استيراد الدول الأخرى ٩٠ مليون دولار . وفى هذا الميدان أيضا تكون إيطاليا أكبر دولة مصدرة ( ٣٧٪ من صادرات المنطقة)، وتكون فرنسا أكبر دولة مستوردة ( ٦٩٪ من استيراد المنطقة ) .

ولما كانت التجارة العالمية للفاكهة الطازجة والجافة والمحفوظة تقدر كمعدل للسنوات المتقدم ذكرها بنحو ٢١٥٠ مليون دولار ، فإن منطقة حوض البحر المتوسط تسهم فى ذلك بنسبة ٤٥٪ تقريبا ، وهى نسبة تقل عن تلك التى يمثلها إنتاج المنطقة

بالنسبة الى الإنتاج العالمى . وهذا يرجع أساسا الى قلة عدد المصانع اللازمة لتحويل المنتجات الزراعية . وفى هذا الصدد ينبغى أن نأخذ فى الاعتبار موقف التصدير بالنسبة الى أكبر دولتين منتجتين للفاكهة فى العالم، وهما الولايات المتحدة وإيطاليا. لقد كانت صادرات ايطاليا — كمعدل للسنوات الثلاث المتقدم ذكرها — تقدر بنحو ٣١٥ مليون دولار للفواكه الطازجة ، وبنحو ٣٠ مليون دولار للفواكه الجافة والمحفوظة ( النسبة ١٠,٥ : ١ ) . وكانت صادرات الولايات المتحدة تقدر بنحو ١٣٧ مليون دولار للفواكه الطازجة وبنحو ١٦٦ مليون دولار للفواكه الجافة والمحفوظة وبخاصة المحفوظة ( النسبة ٠,٨٣ : ١ ) .

وفى قطاع الخضروات نجد أن الموقف شبيه بالموقف بالنسبة لقطاع الأشجار ، ولكنه هنا أيضا يسجل بصورة خطيرة انعدام وجود صناعة قوية للتحويل والحفظ. والواقع أنه يلاحظ فى ذلك القطاع أن إنتاج الخضر المحولة والمحفوظة الهولندية والبلجيكية والسويدية والأمريكية ينافس منافسة شديدة إنتاج منطقة البحر الأبيض المتوسط فى أسواق أوربا الوسطى والشمالية ، بل وأيضا فى بعض أسواق حوض ذلك البحر .

وأمام إنتاج وتصدير الفواكه والخضر — أى الفيتامينات — تسجل السوق الزراعية لحوض البحر الأبيض المتوسط عجزاً ظاهرا فى الحبوب واللحوم والزيوت — أى الحراريات — والعجز يظهر بصورة خاصة فى الحبوب واللحوم .

إن إنتاج الحبوب بمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط كمعدل للسنوات ١٩٦٢/١٩٦٣/١٩٦٤ يقدر بـ ٨٧,٩٧٦,٠٠٠ طن . وهذ إنتاج كبير ، غير أنه وارد فى معظمه من مناطق واقعة فى بلاد تطل على حوض البحر الأبيض المتوسط ولكن ليست لها خواصه وهى سهول فرنسا الوسطى والشمالية ( وقد أنتجت فى مجموعها مايقرب من ٢٥,٤٠٠,٠٠٠ طن) وادى نهر بو فى إيطاليا (١٣,٩٠٠,٠٠٠)، المناطق الداخلية فى أسبانيا ويوجسلافيا وتركيا . ويبلغ مجموع ما استوردته دول البحر المتوسط من الحبوب فى الفترة المشار إليها ما يقرب من ٩,٠٠٠,٠٠٠ طن سنويا .

وفى قطاع اللحوم ، كان إنتاج بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط كمعدل فى السنوات ١٩٦٢/١٩٦٣/١٩٦٤ يقدر بـ٣,٠٢٠,٠٠٠ طن من لحوم الماشية و ٢,٠٨٠,٠٠٠ طن من لحم الخنزير ، ومع ذلك وبالرغم من قلة استهلاك اللحوم فى جميع بلدان حوض البحر المذكور باستثناء فرنسا ، فإن تلك البلدان تستورد ٧٤ ألف طن من لحوم الماشية ، و ٥٠ ألف طن تقريبا من لحم الخنزير ، و ٣٩٩ ألف رأس ماشية حية ، و ٢٦٨ ألف رأس خنزير حى . ويعتبر سوق بلدان البحر المتوسط مكتفية ذاتيا بالنسبة للأنواع الأخرى من اللحوم والألبان والسكر ، ولكنها تفتقر ولو بقدر بسيط إلى الزيوت .

ولذلك فإن السوق الزراعية الغذائية لدول حوض البحر الأبيض المتوسط تسجل عجزاً ظاهرا . ونفس العجز تسجله سوق المواد الأولية الصناعية ، حيث نجد أن الصادرات الكبيرة من القطن من الجمهورية العربية المتحدة ( ٢٧٠ مليون دولار تقريبا كمعدل للسنوات ١٩٦٢/١٩٦٣/١٩٦٤ ) ومن سوريا ( ٧٥ مليون دولار ) ومن تركيا ( ٦٣ مليون دولار ) لاتنجح إلا جزئيا فقط فى موازنة الاستيراد ، مما لايمكن معه تغطية صفقات الصوف والمنتجات الأخرى .

ولكن ما الذى ستكون عليه السوق الزراعية لحوض البحر الأبيض المتوسط خلال العشر سنوات القادمة ؟ وأعنى بذلك موقف الإنتاج والتبادل خلال تلك الفترة .

إن التكهن بذلك صعب دائما ، بل فيه أيضا مجازفة . ومع ذلك لابد من التكهن . وبدون التكهن السليم لا يمكن وضع سياسة تجارية سليمة . ولكى نعد أنفسنا للمستقبل يتعين علينا أن نخطط له ، وإلا فوجئنا بالحقائق والأحداث دون أن نكون مستعدين لها ، ويكون قد فات الأوان لإمكان مواجهتها ، ثم يكون علينا بعد ذلك أن نبذل محاولات شاقة فى هذا السبيل ، ولكنها محاولات عرضية ، تأتى غالبا بنتائج سلبية لا تحقق الأمل . لقد قلت إن التكهن مهمة شاقة ، وهو فعلا كذلك ومع ذلك فإنه ليس بالمستحيل . وفى ميداننا ، أعنى ميدان تحاليل السوق ، والمقاييس الاقتصادية ، والملاحظة الدقيقة المنظمة لبعض الحقائق المعينة ، والتقدير التمهيدى لآثار بعض التدخل الطويل الأمد ، وإحصاء السكان ،

وتحليل تطور الاستهلاك ، وعلاقة ذلك بالدخل ، كل هذا يتيح لنا التكهن الذى يستند عادة إلى افتراضات بديلة تسمح لنـــا بمواجهة القوة المحركة للظواهر فى مستويات معينة ، ثم نستخلص منها فى الوقت المناسب الاستنتاجات النافعة الدقيقة التى تتيح لنا أن نقدر مقدما نفس تلك الظواهر فى حدود المعقول .

واليوم بالذات لاأستطيع أنا أوغيرى ، أمام عدم كفاية البيانات أو المعلومات التى تحت يدنا ، أن نقدر ولو فى صورة تقريبية جدا المجال الكمى الذى ستكون عليه السوق الزراعية لحوض البحر الأبيض المتوسط فى السنوات التى تلى ١٩٧٥ ، بل وأيضا فى السنوات القليلة القادمة . ولتقدير ذلك — وهذا ممكن — يتعين أن تقوم كل دولة على حدة بدراسة موقفها فى هذا الصدد ، ثم تقوم كلها سويا بتجميع تلك الدراسات فى دراسة موحدة تكون نتيجتها خير مرشد لكل دولة على حدة إذ سيتوفر لها بتلك الطريقة أساس سليم للتقدير والتنبؤ بالعلاقة الممكنة للعرض والطلب ، ومتى أمكن تنسيق نشاط كل بلد ، فإن ذلك الأساس يفيد فى تجنب ذلك الخطر الذى ألمحت إليه من قبل ، وهو وجودنا أمام موقف مفاجىء غير متوقع دون أن نكون مستعدين له .

ويجرى الآن عن طريق لجنة العمل رقم ( ٥ ) التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادى الأوروبى تحقيق من هـذا القبيل للبلاد التى تنتمى إليها ، وكانت النتائج الأولى لذلك التحقيق مشجعة جدا . ولكن لايطل على البحر الأبيض المتوسط من كل بلاد تلك المنظمة سوى ست دول ( فرنسا وإيطاليا ويوجوسلافيا واليونان وأسبانيا وتركيا ) ، وتضم كلها — باستثناء اليونان — مناطق شاسعة ذات مناخ قارى ، ولذلك فهى أقل البلاد ملاءمة لتقديم بيانات ولو مبدئية حول المشكلة التى أتحدث فيها الآن مع سيادتكم .

فمن ناحية المبدأ — مع ترك الأرقام جانبا ، رغم أن الأرقام هى التى يعتد بها — ستكون السوق الزراعية للبحر الأبيض المتوسط فى العشر سنوات القادمة سوقا فيها عرض ضخم من الفواكه والخضروات وفيها طلب ضخم كذلك من الحبوب واللحوم والزيوت الحيوانية . وليس من الصعب علينا أن نتخيل ذلك .

إنها سوق تهتم بتحقيق أبسط قدر من عدم التوازن — إذا لم تحقق التعادل — بين قيمة العرض وقيمة الطلب . فهل من الممكن الوصول إلى ذلك المستوى ؟ وما هو مداه ؟ إن كل هذا يتوقف على طريقة العمل . ولنتأمل الآن فى النواحى الأساسية .

من رأيي أنه يتعين استبعاد المبادىء التى تقوم على محاولة الوصول الى القدر الطفيف من عدم التوازن أو التعادل عن طريق ضغط الاستهلاك فقط والبلاد التى لجأت الى ذلك الطريق حصلت على مزايا عاجلة ، ولكنها قصيرة الأجل ، وينتهى بها الأمر — حتى مع إغفال بعض الاعتبارات الاجتماعية — الى تجميد اقتصادها الزراعى ، ومن السهل جدا على بلد من البلاد أن تخفض من استيرادها بدلا من زيادة الصادرات .

وبديهى أنه يوجد فى كل بلد حدود لموازنة الميزان التجارى لاينبغى تجاوزها ، ولكن من الأفضل علاج الاختلال فى ذلك الميزان عن طريق زيادة الصادرات بدلا من خفض الواردات .

وبناء على ماتقدم ، سأستعرض هنا فى إيجاز الأوجه الرئيسية التى اعتقد — فى رأيي المتواضع — بوجوب اتخاذها أساسا تنظم على ضوئه مستقبلا التطور المعقول للسوق الزراعية لبلدان البحر الأبيض المتوسط . ويتعين أولا الاتجاه إلى توازن مقبول بين إمكانيات العرض وإمكانيات الطلب .

وباقتراح عرض هزيل إزاء حجم الطلب نحصل طبعا على أحسن الأسعار ، ولكن العائد فى النهاية سيكون أقل . ولكن فى الحالة المضادة يحدث تدهور سريع فى الأسعار ، ويكون العائد فى النهاية أيضاً أقل سواء بالنسبة إلى السعر المتوسط أم إلى فائض الكمية التى تبقى بلا بيع . وللتوصل إلى التوازن المقبول — ولاأقول التوازن الكامل — بين الطلب والعرض ، يتعين مايأتى :

( ١ ) أن تشترك مختلف البلاد جماعيا فى دراسة الطلب .

( ٢ ) وأن تكون متفقة — ولو فى صورة مبدئية جدا — حول سياستها

الإنتاجية بالنسبة للسلع الرئيسية ، وكذلك فى بعض الحالات بالنسبة إلى نوع المنتجات الرئيسية .

( ٣ ) أن تقوم بين البلدان العلاقات الوثيقة فى تبادل المعلومات عن تطورات موسم الإنتاج وعن سير التبادل مع الأسواق الخارجية وسير الاستهلاك المحلى .

( ٤ ) أن يتم باتفاق مشترك تنمية كيان كاف لصناعة التحويل والحفظ . وفى السنوات التى تتميز خاصة بوفرة الإنتاج فإن تدفق الكميات الضخمة من المنتجات فى وقت واحد تقريبا على الأسواق الداخلية والخارجية من شأنه العمل على زيادة التعاقد بالطلب ، وهذا يستتبع هبوطا فى الأسعار .

وهكذا تضيع مزايا وفرة الإنتاج . إن صناعة التحويل والحفظ تساعد على حفظ المنتجات القابلة للتلف ، وتسمح بنقلها وتصديرها فى الوقت المناسب . وبعبارة أخرى يمكنها إرجاء تسويق كميات هائلة من المنتجات ، فيتم التوازن فى السوق وتزيد قوة التعاقد بالعرض . أضف إلى هذا أن صناعة التحويل والحفظ من ميزتها خلق عمل ثابت نظير استثمارات بسيطة ، وهذه ميزة لا تنكر قيمتها بالنسبة لبعض البلاد كتلك الواقعة على حوض البحر التى تنتشر فيها جميعها البطالة باستثناء فرنسا .

ثم يتعين على بلاد حوض البحر الأبيض المتوسط أن تقوم سويا بدراسة واتباع نظام ينطوى على قواعد تجارية للمنتجات الزراعية التى تعتبر أكثر ملاءمة للمنطقة . وعليها أن تصنع نظاما مشتركا لموقفها التجارى ولو بالنسبة إلى الأسواق الخارجية ، وذلك بالمضمون الآتى :

( ١ ) تحديد قاعدة بالنسبة لنوع المنتجات والتعبئة على أساس النوع الذى درسته واتبعته بلدان منظمة التعاون الاقتصادى الأوربى والسوق المشتركة بالنسبة لإنتاج الخضر والفاكهة . ومن المهم جدا لحسن سير وتقدم السوق أن يكون هناك ضمان للمشترى بالنسبة لنوع المنتجات التى يشتريها وطريقة تقديمها . وبدون ذلك يتعرض المشترى لسلسلة من المخاطر التى لابد وأن تؤثر فى السعر .

ويجب ألا ننسى أنه فى ظروف استثنائية جداً — مثل حالة قيام حرب —

يتغلب الطلب دائما مع مرور الوقت على العرض ، ولذلك فإن من مصلحة العرض أن يتبع الطلب بقدر الإمكان .

(ب) أن تقرر دول البحر الأبيض المتوسط باتفاق مشترك القواعد العامة للتعاقد ، وكذلك مراكز التحكيم إن أمكن .

وينبغى أيضا إقامة مركز للاستعلامات التجارية حتى يقف العاملون باستمرار على سير الأسعار والتبادل وآخر التطورات فى مختلف الأسواق .

وبدون المعلومات الكاملة الدقيقة نصبح فى الميدان التجارى وكأننا مغمضو العين . والمعلومات لكى تكون صحيحة وحديثة ، تكلفنا ثمنا غاليا ، لأنها تتطلب أجهزة تنظيمية خاصة ، وأخصائيين فى جميع المعلومات التى ليس من السهل الوقوف عليها ، ووسائل سريعة للاتصال . واذا تم التنظيم بطريقة المشاركة تصبح التكاليف الفردية قليلة ، كما توفر للبلاد من السرعة ودقة المعلومات أكثر مما توفره لها المراكز الأخرى التى هى بالضرورة أقل منها استعدادا .

وهناك سابقة فى هذا الميدان ، ولو أنها فى مرحلتها الابتدائية ، تتصل بالذات بحوض البحر الأبيض المتوسط ، وهى خاصة بالموانى ، وتتمثل فى « مركز الاتصال المتعلق بموانى البحر الأبيض المتوسط » .

وأخيراً يتعين دراسة سياسة معقولة للنقل ، تهدف الى حسن استخدام طرق ووسائل المواصلات وخاصة فيما يتعلق بتدفق منتجات البحر الأبيض المتوسط شطر الأسواق الغنية فى أوربا الوسطى والشمالية .

كل هذا وغيره من الأشياء التى لا أريد أن أستغل سعة صدركم لأسردها عليكم فى هذه الكلمة ، لا يمكن أن تقيد من الحرية التجارية لمختلف البلاد ، اللهم إلا النذر اليسير ، بل توفر لها جميعا الكثير من المزايا الهامة . إنها توفر لها المزيد من الطمأنينة بالنسبة الى الاستثمارات الزراعية المستقبلة ، والمزيد من الإنتاجية ، كما تضاعف من سرعة وسهولة التبادل ، وزيادة استقرار الدخل الزراعى ، وإمكان وضع البرامج العملية الملموسة للمستقبل .

وانى شخصيا أعتقد أن هذا ليس مجرد هدف منشود ، بل إنه أيضا ضرورى

جداً . وممكن تحقيقه . وعلى أى حال أرى أنه يستحق أن يكون موضع العناية والدرس .

وقد يتساءل السادة المستمعون لماذا أتقدم بذلك الاقتراح ، وقد يتساءلون أيضا هل هناك مصلحة خفية لبلادى تحملنى على ذلك . الواقع أن إيطاليا وإن كانت تنتمى إلى تجارة منتجات البحر الأبيض المتوسط إلا أن لها وضعا خاصا ممتازا ، إنها أقوى دولة منتجة فى المنطقة ، ولها مركز تجارى تقليدى لدى الأسواق الرئيسية بأوروبا فهى أقرب لها من أى دولة أخرى فى حوض البحر الأبيض المتوسط ، ولها شبكة ممتازة للنقل الداخلى ، وخطان حديديان كهربائيان يخترقان شبه الجزيرة من الشمال الى الجنوب ، ونظام حديث وكامل لطرق النقل السريع يتيح حتى لعربات النقل الثقيل سرعة تجارية كبرى ، ويرتبط مباشرة بالأسواق الخارجية الكبرى . ولإيطاليا أيضا نظام ممتاز للمخازن المزودة بالثلاجات الكهربائية ، ولها مراكز ممتازة للمعلومات العامة والخاصة ، وهى أيضا عضو فى السوق المشتركة ، وتتمتع بالتسهيلات التى يتمتع بها سائر أعضائه ، كما أن اقتصاد ايطاليا يغلب عليه الطابع الصناعى ، ولذا فهو لا يتأثر كثيرا بأى اختلال فى توازن الدخل الزراعى . وقد يستغرب أى مراقب غير متعمق كيف يهتم إيطالى مثلى بزيادة تنظيم سوق تتمتع فيها بلاده بوضع ممتاز .

غير أنى أرى — وتؤيدنى فى ذلك الحقائق التجارية كما وقفت عليها من مصادرها الصحيحة — أن السوق فى المدينة الحديثة للتبادل لا يمكن تجزئتها ، وأنها رغم تقسيمها المصطنع تظل دائما حقيقة اقتصادية إجمالية . إن الأسعار تتأثر حتما بتبادل سليم وسريع ، وخاصة بالنسبة إلى الطلب الخارجى الذى ينظم مجراها التعاقدى ، ويميل إلى توجيه العروض على أدنى المستويات . وهذا شأن العوامل الأخرى فى التعاقد . إن الاقتصاد الحديث تنظمه المناطق الكبرى ، سواء أكانت مكونة من مساحات شاسعة كالاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ، أم من مجموعات من دول فردية . إن دول أوروبا الوسطى والمملكة المتحدة قد اعترفت بأنها بمفردها ضعيفة لا تقدر وحدها على القيام بعمل مثمر فى ميدان الاقتصاد ، فانضمت إلى غيرها من الدول الأوروبية ذات التقدم الصناعى القوى وذلك فى طائفتين : الطائفة

الأوروبية الاقتصادية والاتحاد الأوروبى للتبادل الحر ( ولو أن الثانية منهما فى مستهل عهدها ) ، والمصير الحتمى لهما هو أن تنضم كل منهما إلى الأخرى . ومن جهة أخرى ، فإننا نعلم مدى ما تقوم به المملكة المتحدة من ضغط للدخول فى السوق المشتركة ، وهذا أيضاً شأن أسبانيا التى هى الدولة الوحيدة فى غرب أوروبا التى لا تقيدها الروابط التجارية للطائفة .

إن الاقتصاد الحديث ، الذى يهدف إلى تحقيق التقدم السريع المثمر فى ميدان الانجازات الإنتاجية لكل ما يوفره من مزايا ويخلقه كذلك من مهام ثقيلة ، ذلك الاقتصاد يحتاج قبل أى شىء إلى الاستقرار . والاستقرار ينبع عن النظام والتعاون وعن إمكانيات الاتفاقات المستمرة المنظمة .

وهكذا ، بعد أن وقفت شخصيا — إلى جانب اطلاعى المستمر — على الإمكانيات الهائلة فى الجمهورية العربية المتحدة والتى هى فى طور التنفيذ ، وبعد أن صورت لكم هذه الصورة الموجزة للسوق الزراعية فى البحر المتوسط ( وأقول موجزة لأننى لم أتجاسر على أن احتل سعة صدوركم فوق طاقتها ) . رأيت من المفيد أن أتقدم باقتراح للقيام بعمل مشترك يهدف إلى زيادة تنظيم نشاط السوق ويجعل لها أساسا من التفاهم الذى يساعد على القضاء قدر الإمكان على الآثار السلبية لأزمات النمو التى ستظهر فى البلاد النامية . إنها أزمات إن لم يتم الاحتياط لها فى خواصها وأبعادها ومدتها وآثارها على الأسواق ، تسبب صدمات فى نفس من يتأثر بها مباشرة إزاء تأخير عائد الاستثمارات .

أضف إلى ذلك أن تلك الأزمات تثير فى الأسواق الأخرى بمنطقة ظهورها نوعا من القلق يؤدى إلى تغيير نظام التبادل وعائده .

وإذا كنت أهتم بضرورة تجنيب الاقتصاد المصرى كل ما يمكن من آثار أزمة النمو التى قد تنشأ عن الأعمال الضخمة ، وتجنيب تجارة بلادى فى نفس الوقت آثارها غير المباشرة ، فإن اهتمامى هذا إنما يمثل أصدق صورة أستطيع بها — وأنا رجل السوق ، أى العاجز عن التعبير فى بلاغة وبيان — أن أعبر عن العرفان للجمهورية العربية المتحدة وعن أخلص التمنيات لها بمستقبل زاهر .

* * *